

كتب ورسائل وفتاوى ابن تيمية في التفسير

مكة قد جعلت أرضها للمسلمين و جعل عليها خراج لم يمتنع بيع مساكنها لذلك فكيف و مكة
أقرها النبي صلى الله عليه و سلم بيد أهلها على ما كانت عليه مساكنها و مزارعها و لم
يقسمها و لم يضرب عليها خراجا و لهذا قال من قال إنها فتحت صلحا و لا ريب أنها فتحت
عنوة كما تدل عليه الأحاديث الصحيحة المتواترة لكن النبي صلى الله عليه و سلم أطلق أهلها
جميعهم فلم يقتل إلا من قاتله و لم يسب لهم ذرية و لا غنم لهم مالا و لهذا سموا الطلقاء .

وأحمد و غيره من السلف إنما عللوا ذلك بكونها فتحت عنوة مع كونها مشتركة بين المسلمين
كما قال تعالى (^ و المسجد الحرام الذي جعلناه للناس سواء العاكف فيه و الباد ^) و
هذه هي العلة التي إختصت بها مكة دون سائر الأمصار فإن الله أوجب حجها على جميع الناس و
شرع إعمارها دائما فجعلها مشتركة بين جميع عباده كما قال (^ سواء العاكف فيه و الباد
^) و لهذا كانت منى و غيرها من المشاعر من سبق الى مكان فهو أحق به حتى ينتقل عنه
كالمساجد و مكة نفسها من سبق الى مكان فهو أحق به و الإنسان أحق بمسكنه ما دام محتاجا
إليه و ما إستغنى عنه من المنافع فعليه بذله بلا عوض لغيره من الحجيج و غيرهم و لهذا
كانت الأقوال فى إجارة دورها و بيع رباعها ثلاثة .

قيل لا يجوز لا هذا و لا هذا و قيل يجوز الأمران